# قرار سعودي شجاع في عين الحقيقة بلبنان

علي الصراف
كاتب عراقي

لو أن كل دول العالم اتخذت الموقف نفسه الذي اتخذته السعودية حيال الأزمة في لبنان، فإن الأوضاع المأساوية في هذا البلد يمكن أن تتوقف عند حد.

السعودية غسلت يديها الاثنين من كل طواقم السياسة فيه، بمن فيهم ابنها البار سعد الحريري. وقررت الامتناع عن تقديم أي مساعدات للبنان، ما بقي حزب الله هو الحاكم الفعلي في البلاد، وما بقيت طواقم السياسة فيه تأخذ دوره الحاسم في صنع القرار بعين الاعتبار.

**الأزمة في لبنان أزمة وجودية ومن لا يفهم هذه الحقيقة لا يستطيع أن يزعم أنه يفهم أي شيء وهي تتطلب معالجات جذرية لأن أي شيء أقل سوف يعيد تدوير عجلات الفساد في ماكينة النظام**

لبنان، من وجهة نظر السعودية، بلد خاضع لاحتلال كتيبة من كتائب الحرس الثوري الإيراني. معظم اللبنانيين يتبنون وجهة النظر نفسها، إلا أنهم لا يريدون، لأسباب حياتية، التعامل مع بلدهم كقطعة أرض محتلة من جانب إيران.

ولكن ماذا تفعل إذا كان هذا هو الواقع؟ ماذا تفعل إذا كانت كل مفاعيل الأزمة الراهنة لم تحرك شعرة خجل تحت عمامة حسن نصرالله؟ ماذا تفعل إذا كان حلفاؤه في قصر بعبدا، ومَنْ هم خلف ستائره، يريدون أن يحافظوا على نفوذهم، حتى ولو سارت البلاد بعينين مفتوحتين إلى جهنم؟

وهل تنتظر من الرئيس ميشال عون أن يندى جبينه بقطرة حياء عندما يطلب تارة "الثلث المعطل" ثم تارة أخرى يرفع السقف إلى النصف، ويعود لينكر في العلن ما يطلبه في الخفاء؟

طبقة البيض الفاسدة هذه تريد أن تحكم، بمال الغير أيضا. لا تسأل أين ذهب الحياء. إنها تريد أموال دعم خارجية لإقالة لبنان من محنته الاقتصادية، من دون أن تتخلى عن سلطة صنع القرار. تريد أن تأتي برئيس وزراء "مقبول" ويمكنه تسويق طلب المال، ولكن بحكومة يتم تسمية وزرائها من قبل عون ونصرالله وجبران باسيل.

أبناء الضلالة هؤلاء يريدون أن يحققوا لإيران نصرين. الأول، أن تواصل هيمنتها على لبنان وتقرر المصائر فيه. والثاني، أن يعودوا ليأكلوا ما ظلوا يسحتون فيه.

أن تمتد المقاطعة إلى سعد الحريري، يعني أن السيل بلغ الزبى في حاجة هذا الرجل إلى المساومات مع الذين قتلوا أباه. السعودية تتفهم أن للعبة قواعد في لبنان. لكنها ضاقت بها ذرعا.

الأزمة في لبنان أزمة وجودية. من لا يفهم هذه الحقيقة، لا يستطيع أن يزعم أنه يفهم أي شيء. وهي تتطلب معالجات جذرية، لأن أي شيء أقل سوف يعيد تدوير عجلات الفساد في ماكينة النظام.

المبادرة الفرنسية قامت على أساس تشكيل حكومة اختصاصيين لا يدينون بشيء لأحد. ودعمتها السعودية بإخلاص، ورأت فيها مخرجا معقولا. ولكن ماذا حدث؟ لقد تم إفساد المبادرة، أولا، بمحاولات تدوير الزوايا بالنسبة إلى التعيينات. وتاليا، وكلما ضاق الخناق أكثر، بأن تم تحويل تدوير الزوايا إلى عودة جديدة لنظام المحاصصات.

الوجه الحقيقي لتلك المحاولات هو أن قوة الاحتلال كانت تضغط على الضحية، وتنتظر ممن يقفون وراء المبادرة الفرنسية أن يتراجعوا هم عن اشتراطاتهم لتقديم أموال الدعم.

شيءٌ يشبه اتخاذ رهينة، والتهديد بذبحها، ما لم يتم تقديم المساعدات بشروط الخاطفين، وبما يضمن لهم الحق في أن يستأنفوا اختطاف الدولة متى ما أرادوا ذلك. هذا هو "الثلث المعطل".

والمساومة فيه، أو من حوله، تعني قبولا بما انتهت إليه سياسات الاختطاف.

السعودية ليست مضطرة إلى القبول بحال مثل هذا. ولا أي أحد. إلا الذين يريدون في الواقع التواطؤ مع إيران.

إيران المفلسة تريد أن تواصل احتلالها للبنان بأموال الغير. شيء غريب. ولا تسأل أين ذهب الحياء. فهذا بلد لم يعرف معنى الحياء منذ أن تولته عمائم البغاء والاستغباء الطائفي.

مع إعلان مصرف لبنان عجزه عن تمويل دعم المحروقات، أعلن الرئيس وجهة نظر النازية الطائفية الإيرانية (والجنرال عون، ليس سوى نسخة من الجنرال فيليب بيتان الذي عينه الألمان ليحكم فرنسا في خضم الاحتلال).

اليوم لا يملك المصرف المركزي سوى 16 مليار دولار. وهي لا تكفي لمصروفات الحكومة لعام واحد. وبعدها يختفي لبنان. يتحول إلى غابة. يعود إلى عصر ما قبل اكتشاف النار.

حسن نصرالله رتب أموره سلفا على هذا الأساس. أقام نظاما خاصا به للجمارك وتملك جمهوريته الإسلامية معابر خاصة بها، ولها جيشها الخاص، ونظام لتوزيع المعونات، وأدوية فاسدة تأتي من إيران، ومحروقات تتبرع بها الميليشيات التابعة للولي الفقيه من نفط العراق. كل شيء تمام بالنسبة إليه. وسواء تشكلت حكومة إنقاذ أم لم تتشكل، فإنها لا تفرق شيئا بالنسبة إلى الوقت بالنسبة إلى السعودية أن تقول كفى، وأن تغسل يديها من لبنان، حتى يتحرر من سلطة الكتيبة التابعة للحرس الثوري الإيراني.

معاملة لبنان على أنه دولة خاضعة للاحتلال، تعيد ترتيب مستلزمات المواجهة مع سلطة الاحتلال.

"احكموا لو قدرتم، ولكنْ ليس بأموالنا على الأقل". هذا هو المعنى من المقاطعة. وهو قرار شجاع. والكل يجب أن يفعل الشيء نفسه.

هل تعني النهاية حربا أهلية جديدة؟ أبدا. وعلى الإطلاق.

الحرب التالية ستكون حرب تحرير يخوضها كل ضحايا الجنرالين عون ونصرالله، من مسلمين ومسيحيين ودروز وأقليات أخرى، ضد الاحتلال الإيراني لبلد ما كان لطبيعته أن تتحمله من الأساس.

# هل يتحول الدبيبة إلى سرّاج جديد؟

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

كل المؤشرات باتت تصب في الاتجاه نحو فشل الحل السياسي وعودة الانقسام إلى ليبيا، ربما نجح العسكريون شيئا ما من خلال لجنتهم المشتركة لأنهم عسكريون منضبطون بحكم تكوينهم النفسي والعقائدي والأخلاقي، أما السياسيون فوراء المصالح الشخصية والحزبية والفئوية والجهوية هائمون، يبدون غير ما يضمرون، ويفعلون عكس ما يتحدثون.

المشهد حاليا يكشف عن اتساع الشقة بين شرق البلاد وغربها، وبعد 5 أشهر من تسلم السلطات المنبثقة عن ملتقى الحوار السياسي مقاليد السلطة، لا تزال الخلافات على أشدها. المجلس الرئاسي يستفز قيادة الجيش دون موجب. عبدالحميد الدبيبة يوجه خطابا ملغما ضد خليفة حفتر يبدو متأثرا بنتاج زيارته الأخيرة إلى تركيا. القضاء في مصراتة يصدر بطاقة ضبط في حق حفتر وعدد من مساعديه. القضاء العسكري بطرابلس يوجه قوات الحكومة والميليشيات بالبحث عن سيف الإسلام في أحراش الزنتان لاعتقاله. ملتقى الحوار السياسي لا يزال عاجزا عن التوصل إلى قاعدة دستورية لتنظيم الانتخابات. مجلس الدولة الخاضع لسيطرة الإخوان يضع شروطا تعجيزية في وجه تحقيق أية توافقات. الجماعات المسلحة في غرب البلاد عادت للتقاتل في ما بينها. رئيس ديوان حكومة الوحدة الوطنية بالمنطقة الشرقية رضا رجب الفريطيس مختطف منذ الثاني من أغسطس في طرابلس بسبب مواقفه الداعمة للجيش ولا خبر عن مصيره. الحكومة تضع البيض في سلة رجب طيب أردوغان دون اعتبار لوجود خلافات حول ذلك مع من يعتبرون شركاء لها في السلطة والوطن، ميزانية 2021 لا تزال معطلة أمام البرلمان والدبيبة يواجه دعوات النواب إلى تقليصها من 97 إلى 76 مليار دينار وهو يريد رفعها إلى 111 مليارا.

لا جديد في التعيينات الرئيسة بالمؤسسات السيادية واتفاق أبوزنيقة المغربية في مهب الريح. حتى موعد رأس العام الهجري تم الاختلاف حوله بين إفتاء طرابلس وأوقاف البيضاء وكلاهما يتبع الحكومة.

هذا غيض من فيض، ومن يتابع المستجدات اليومية يدرك أن أطرافا تسيطر على الأوضاع في طرابلس وغرب ليبيا لا تريد للحل السياسي أن يتحقق. هي ببساطة لا تقبل بحل يكون قائد الجيش المشير حفتر جزءا منه، ولا تزال مقتنعة بأن الحرب ستعود إلى الاندلاع ذات يوم، وأنها ستنتصر فيها بدعم الحليف التركي، وسيكون ذلك منطلقا لسيطرتها على منابع الثروة في وسط وشرق وجنوب البلاد. سياسة المحاور الإقليمية تنعكس تماما على الوضع في ليبيا، وهناك من يعتبرون أنفسهم المؤتمنين بلغة السلاح على آخر فصول ما سمي بثورات الربيع العربي في مواجهة ما ينعتونها بالثورة المضادة.

في غرب ليبيا هناك تحالف بين من يسمون أنفسهم ثوار 17 فبراير والإسلام السياسي، والزعماء الجهويين المنطلقين من فكرة المغالبة، والميليشيات التي باتت تحتكم على قوة اقتصادية ووجاهة اجتماعية، وجماعات الضغط المرتبطة بالنظام التركي، ولوبيات الفساد المتغلغلة في أجهزة حكم مشلولة، والمتطرفون الإقليميون الذين لا يريدون للسلطة أن تغادر مناطقهم أو أسرهم، وأمراء الحرب الذين تحولوا إلى مسؤولين في الأجهزة السياسية دون مؤهلات، والانتهازيون الذي يميلون في كل الاتجاهات حسب الظروف، لكن كل هؤلاء مجتمعين لا يستطيعون الحفاظ على مواقعهم ومصالحهم دون وجود القوات التركية والمرتزقة، وهم رافضون من حيث المبدأ لتنظيم الانتخابات المقررة للرابع والعشرين من ديسمبر القادم مخافة أن تطيح بهم إرادة الشعب في صناديق الاقتراع. ولذلك يعملون بكل قوة من أجل الدفع بتلك الانتخابات إلى التأجيل لأجل غير مسمى، فقد تختلف الظروف والتوازنات.

**واضح أن الأصوات الداعية إلى عودة الفوضى تحظى بدعم سياسي في الداخل وأن صراع الميليشيات على النفوذ في غرب البلاد له من يغذيه وأن حل تلك الميليشيات غير مطروح بجدية**

هم يراهنون على نسف الاتفاق العسكري وخارطة الطريق للحل السياسي، ويجدون من داخل الحكومة ومن الحلفاء الإقليميين دعما في اتجاه تكرار سيناريو حكومة فايز السراج التي جاءت من أجل عامين على أقصى تقدير وبقيت خمسة أعوام كاملة، ويبدو أن عبدالحميد الدبيبة منسجم مع هذه الفكرة، ولذلك يسعى بشكل أو بآخر للمزيد من خلط الأوراق، وأغلب المحسوبين عليه في ملتقى الحوار يضعون الهراوات في دواليب التوافقات وكأنهم يعدون للانقلاب على المسار الذي أنطلق من تونس في نوفمبر الماضي كاملا.

بات الحديث عن تأجيل الانتخابات مطروحا بقوة في كواليس السياسة في طرابلس، وبالتالي فإن التمديد لحكومة الدبيبة يصبح أمرا واقعا. عندما حصلت الحكومة على ثقة البرلمان في مارس الماضي كان هناك شرط تم التأكيد عليه في جلسة سرت، وهو أنه سيتم اعتبارها حكومة تصريف أعمال بداية من الرابع والعشرين من ديسمبر 2021. وهذا يعني أنه وفي حال عدم تنظيم الانتخابات، فإن مجلس النواب سيتمسك بموقفه السابق، وسينزع اعترافه بحكومة الدبيبة. النتيجة ستكون تشكيل حكومة من قبل البرلمان في مواجهة حكومة طرابلس، وقد يعود عبدالله الثني الذي عينه المشير حفتر مديرا للشؤون السياسية بالجيش إلى حكومة مؤقتة جديدة كالتي ترأسها منذ العام 2014 بشرق البلاد.

قد يكون من الخطأ أن يعتقد الفاعلون السياسيون في طرابلس أن حفتر فقد تحالفاته الإقليمية والدولية، فالرجل لا يزال يمثّل ثقلا كبيرا في المشهد، وهو يبدو حاليا الأكثر إصرارا على تنظيم الانتخابات، وممثلوه في الحوار أظهروا مرونة في الحوار خلال كل المراحل بشهادة البعثة الأممية، ودوره في توحيد المؤسسة العسكرية وطي صفحة الماضي مقدّر عند الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وبالمقابل هناك شكوك لدى المجتمع الدولي بأن المقربين من حكومة الدبيبة هم من يعرقلون الخطى في اتجاه الرابع والعشرين من ديسمبر. علينا أن نتذكر أن البعثة الأممية لم تسع لإحراج هؤلاء سواء بالكشف عن نتائج التحقيق في ملف الفساد بملتقى الحوار، أو بالكشف عن تفاصيل التحقيق الدولي في حسابات مصرف ليبيا المركزي.

بات واضحا أن الأصوات الداعية إلى عودة الفوضى تحظى بدعم سياسي في الداخل، وأن صراع الميليشيات على النفوذ في غرب البلاد له من يغذيه، وأن حل تلك الميليشيات غير مطروح بجدية، كما أن إجلاء القوات التركية والمرتزقة غير مطروح أساسا، وإن الانتخابات لن تنتظم في موعدها طالما أن تيار 17 فبراير والإخوان غير متأكدين من الفوز بها، وأن توحيد المؤسسة العسكرية لا يزال بعيد المنال، وبالمقابل تتجه الحكومة للبقاء في السلطة إلى حين حدوث شيء ما. المشكلة أن منابع الثروة تحت سيطرة الجيش الذي لا يعترف به المستفيدون منها.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk